درجة الابتزاز الإداري ضد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية والآثار السلبية المترتبة عليه

فاطمة حسن خطاب، راتب سلامة السعود *

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر برنامج تعليمي محوسب في التحصيل الأكاديمي، وتنمية مهارات التفكير الناقد لدى طلاب هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة الابتزاز الإداري ضد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية والآثار السلبية المترتبة عليه، وقد تكوّن مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة الحكوميّة والبالغ عددهم (17642) طالباً وطالبة، وبلغت عيّنة الدراسة (383) طالباً وطالبة. ولجمع بيانات الدراسة تمّ تطوير استبانة ، تكوّنت من (39) فقرة، موزّعة على محورين، المحور الأوّل تناول واقع الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا، والمحور الآخر تناول الآثار السلبيّة المترتّبة على الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنّ الابتزاز الإداري ضد الطلبة جاء بدرجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكليّ لمحور واقع الابتزاز الإداري (2.71)، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الآثار السلبيّة المترتّبة على الابتزاز الإداري جاءت أيضا بدرجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.03). كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α<0.05) تعزى لكل من متغير "الجنس" ومتغير "جنسيّة الطالب" في كلا المحورين ولصالح الطلبة الذكور، والطلبة من الجنسية غير الأردنيّة، ولم تُظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α<0.05) تعزى لمتغيري نوع الكلية، أو البرنامج الدراسي. وفي ضوء النتائج خرجت الدراسة بجملة من التوصيات منها: تحصين الجامعات الأردنية من مظاهر الابتزاز الإداري، من خلال سن التشريعات والتعليمات الصارمة التي تحظر أي شكل من أشكاله، وتسليط الضوء على مشكلة الابتزاز الإداري بتوجيه اهتمام الباحثين لتناول هذه المشكلة بالدراسة والتحليل في مختلف المؤسسات التربوية.

الكلمات الدالة: الابتزاز الإداري.

المقدمة

إن سمعة الجامعات والمستوى الأكاديمي الذي تتمتع به لذو صلة وثيقة بالمستوى العلمي والأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس فيها، وهذا ما يفسر حرص الجامعات المرموقة الشديد على اختيار أعضاء هيئة التدريس الذين يمتلكون – إلى جانب المهارات والكفاءات العلمية– سمات شخصية وتربوية وأخلاقية تليق بهذه المهنة الجليلة؛ لما لذلك من تأثير مباشر على سلوك الطلبة، ونموهم الفكري والأخلاقي. فالأخلاق الحسنة لعضو هيئة التدريس ليست ذات طبيعة فردية نظرية، بل إنها تحمل طابعاً سلوكياً وانفعاليا ينعكس على الجامعة والطلبة والمجتمع في المواقف اليومية التي تحدث بينهم.

وينعكس السلوك الأخلاقي والأكاديمي لعضو هيئة التدريس على عمليات الاتصال التربوي والأخلاقي بينه وبين الطلبة، التي بدورها توفّر البعد الإنساني والمناخ الإيجابي الذي يعزز استمرارية الطلبة في متابعة برامجهم الجامعية، ويسهم في تطورهم الخلقي، حيث يستمر النمو الخلقي للطالب أثناء دراسته الجامعية، متأثراً بالاتجاهات الفكرية والاجتماعية والأخلاقية التي تتجسد في ممارسات الأستاذ الجامعي اليومية (Robie & Kidwell, 2003). فإذا كان لكل مهنة أخلاقياتها الخاصة فإن أخلاقيات الأستاذ الجامعي كما يرى الشيخلي (2000) هي ذاتها أخلاقيات القاضي؛ القائمة على التجرد والنزاهة، والسلوك الخالي من الهوى والأطماع والمصالح الفردية الضيقة، فهو عقل الأمة ووجدانها الحي في ظل واقع تسوده القيم المادية وتتأزم فيه القيم الأخلاقية.

ورغم أهمية وحساسية الدور الأخلاقي للأستاذ الجامعي إلا أن الواقع الحالي قد لا يبدو بالصورة التي ينبغي أن يكون عليها ذلك الدور. تشير إلى ذلك العديد من الدراسات والبحوث والوقائع الميدانية التي تلفت الانتباه إلى وجود أشكال من الخلل في المنظومة القيمية في العديد من المؤسسات التربوية بشكل عام، وانحراف عن المسلك الأخلاقي السامي الذي ينبغي أن يسير على هديه الأستاذ الجامعي، ولايزال الباحثون يسعون إلى وضع المدونات، والضوابط، والمواثيق الأخلاقية التي تحكم عمل الأستاذ الجامعي. إذ يؤكد كل من شليفر وتريسمان (Shleifer and Treisman, 2003) على أن الممارسات الابتزازية –التي تعدّ أحد

* كلية العلوم التربوية، الجامعة الاردنية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/8/9، وتاريخ قبوله 2016/12/14

© 2019 عمادة البحث العلمي / الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

مظاهر الفساد– ظلت تتغلغل في بعض المجتمعات إلى أن وصلت إلى مؤسسات التعليم، وخاصة التعليم العالي، وهو أكثر ما يكون في الدول الفقيرة، التي يتقاضى موظفو الدولة فيها رواتب متدنية، أو في الدول التي تمارس مؤسساتها التعليمية قدراً كبيراً من البيروقراطية، إذ ينتشر الفساد في التعليم العالي في تلك الدول ويتخذ أشكالاً عديدة أهمها الرشوة والابتزاز الإداري والمحسوبية والغش والترقيات غير العادلة وغيرها.

ويُنظر إلى الابتزاز الإداري على أنه أحد الأشكال الخطيرة للفساد الأخلاقي، بل يصنف في القوانين على أنه جريمة يعاقب عليها القانون. وهو سلوك يشير إلى انحراف أخلاقي وقيمي، وضعف في الوازع الديني لدى المبتز. وتعرّف الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica, 2015) الابتزاز بشكل عام بأنه: "الحصول بطريقة غير قانونية على الأموال أو الممتلكات عن طريق الترهيب". وكذلك فالابتزاز الإداري الذي يقوم فيه الموظف أو صاحب العمل باستغلال منصب ما في موقف معين، وذلك في محاولة لتحقيق مكاسب غير مشروعة. ويكون بإجبار الشخص المبتز لمن يبتزهم على الاستجابة والامتثال لرغباته وتعليماته وإلا سيكون لذلك أثر سلبي عليهم، وقد يتمثل ذلك الأثر بتشويه سمعتهم مثلا، أو إلحاق الضرر بهم أو بمصالحهم، أو وقوع خسارة من نوع ما للضحية (الشمري، 2011). كما يرى شن (Chen, 2009) أن الابتزاز الإداري يمثل أحد أنواع الإساءة، وشكلا قويا من أشكال الاستغلال، يقوم فيه الشخص المبتز بالتهديد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بعقاب شخص آخر إذا لم يفعل له ما يريده، مستغلا الشعور بالخوف أوالإلزام أو الذنب للحصول على ما يريد، ومستخدما وسائل عدة لإلزام الطرف الآخر، على الاستجابه لمطالبه.

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة أن للابتزاز الإداري والابتزاز بصورة عامة عناصر وأركان تتمثّل ب: وجود طرفين (الأول هو المبتز والثاني الضحية)، والتهديد أو الضغط (وهو جوهر عملية الابتزاز)، والمنفعة المرجوة (مادية أو غير مادية)، وأخيراً الأداة (الوسيلة المستخدمة لابتزاز الضحية).

ويختلف نوع الابتزاز ووسائله وصوره باختلاف غايات المبتز ودوافعه، ونوع المنفعة المرجوة، والعلاقة بينه وبين الضحية، ومقدار سلطته عليها، وغيرها، فوفقا لساباتيلي وآخرون (Sabatelli, et. al., 1983) يستخدم الأشخاص المبتزون في الغالب عدة وسائل لتيسير عملية الابتزاز ووتنفيذها، منها: العقاب Punishment وهو أكثر وسائل الابتزاز شدة وصرامة، ليس لأنه أكثرها انتشاراً ولكن لأنه الأكثر وضوحاً، وقد يمارس المبتز أساليب عقاب مختلفة؛ كالهجر والانقطاع العاطفي، أو الحرمان من المال، أو الموارد الاخرى، أو بالكثير من الغضب المتجه ناحية الضحية، أو التهديد بالعقاب الجسدي. ومن أساليب الابتزاز كذلك الطلبات المشروطة Conditional Demand وتعد هذه الوسيلة من أكثر أساليب الابتزاز مهارة لأن المبتز يمارس الابتزاز بطريقة مقلوبة، إذ يبدأ بتشجيع الضحية على القيام بعمل ما مبدياً له إيجابياته ونتائجه العظيمة، وقد يعده بالمكافآت وكل ما يمثل قيمة مهمة للضحية، مما قد يدفع الضحية إلى الرغبة في تحمل العوائق والعقبات قبل أن يدرك أنه يتم ابتزازه من خلال وضع شروط تحقق مكاسب شخصية غير مشروعة للمبتز. كما يعدّ التشهير Defamation أحد أساليب الابتزاز الرائجة، وفيه يهدّد الشخص المبتز الضحية بشكل متكرر بالحديث حول سلبيات الضحية أمام الآخرين (الزملاء في العمل، أو الأسرة، أو الاقارب والأصدقاء..)، فهو يعلم أن ذلك يسبب له ضيقا، وقد يشعره الدونية، وذلك كوسيلة لابتزاز الضحية ومحاولة الضغط عليه للقيام بسلوك ما، أو تحقيق رغبات معينة للمبتز.

وبالانتقال إلى حقل التعليم العالي فإن كل من ساراف وجين (Saraf and Jain , 2012) يعتقد بأن للفساد والابتزاز في التعليم العالي وسائل ومظاهر عديدة، فمن مظاهرها: الفساد والابتزاز في عمليات القبول، والابتزاز المادي والمالي في مرحلة الامتحانات، وكذلك الابتزاز في عملية تخصيص موارد مالية لأعضاء هيئة تدريس على حساب آخرين، حيث سيكون هذا الفساد داخل الكادر الوظيفي نفسه وهو الأخطر.

إلا أن ألتباش (Altbach,2004) ميّز بين الابتزاز والفساد في الإدارة الأكاديمية الجامعية وبين الابتزاز والفساد لدى الأساتذة الجامعيين؛ فقد اشتمل الأول على عمليات الرشاوى والابتزاز في عمليات استقطاب الطلبة أو قبولهم في تخصصات معينة، أو في عمليات التوظيف، في حين اشتمل فساد الأساتذة الجامعيين على ابتزاز الطلبة، أو تلقي الرشاوى منهم لمنحهم درجات مرتفعة في الامتحانات. وفي حالات الابتزاز الإداري في الجامعات يواجه الطلبة إحدى الخيارين؛ إما أن يقوموا بالدفع لمن يبتزهم ويحصلوا على درجات عالية غير عادلة، أو أن لا يقوموا بالدفع، وهذا بدوره قد يهددهم بالحرمان من الوظائف أوالشهادة أو الدرجات التي يستحقونها في نهاية دراستهم. وفي كلا الحالتين ستؤدي مثل هذه الممارسات إلى إحساس الطالب بالظلم والغبن، أو خلق شعور لدى الطلبة بأن النجاح الأكاديمي من السهل شراؤه (Janashia, 2004).

وعلى الصعيد المحلي تشير العديد من البحوث والدراسات التربوية وحتى المقالات الصحفية (إسماعيل، 2000 والحوراني، 2005 والأسمر، 2010 والسليم، 2012) وغيرها إلى أن جامعاتنا الأردنية باتت تشهد العديد من مظاهر الفساد الإداري والأخلاقي، كالمحسوبية، والرشاوى، والابتزاز، واستغلال الوظيفة لتحقيق منافع شخصية، وإقامة علاقات عاطفية مع الطلبة، والتحرش الجنسي، والتعاملات المالية مع الطلبة، وغير ذلك من سلوكات التي تندرج تحت مفهوم الابتزاز الإداري، التي تعدّ بعيدة كل البعد عن أخلاقيات المهنة. ولا شك أن مثل هذه الممارسات المرفوضة دينياً وقانونياً واجتماعياً وتربوياً تشكل خطورة بالغة على البيئة التربوية الجامعية، وخرقاً كبيراً لمنظومتها القيمية.

مشكلة الدراسة

إن دراسة الواقع والإقرار بوجود خلل فيه يُعدّ الخطوة الأولى في معالجة ذلك الخلل. والحديث عن وجود فساد إداري وأخلاقي وابتزاز في منظماتنا التربوية ليس طرحاً مستحدثاً أو بدعة من القول، بل إن البحوث، والدراسات التربوية، أفرزت العديد من مظاهره، كما أن الصحف اليومية تزخر بالشواهد والوقائع التي تشير إليه. وقد تناول العديد من الباحثين (يونس، 2008، السليم، 2012) أشكاله، وأسبابه، والآثار المترتبة عليه، ومخاطره، متوخين بذلك المساهمة في تخليص المجتمع منه، ومن تبعاته التي تشكل خطراً على النسق القيمي للفرد والمجتمع، وعرقلة كبرى لعجلة التنمية والتطور.

وتأتي هذه الدراسة لتتناول شكلاً محدداً من أشكال الفساد الإداري والانحراف الأخلاقي الذي بدأ طلبة الجامعة يتداولون الحديث عنه، مبدين استياءهم وتخوفهم مما يُمَارَسُ عليهم أحياناً من بعض أشكال الابتزاز، والذي يُعدّ أحد أكثر مظاهر الفساد الأخلاقي والإداري خفاءً وتكتماً، مما دفع الباحثين إلى تناول هذه القضية وتسليط الضوء عليها، بعد أن أجريا دراسة استطلاعية على مجموعة من طلبة الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، أظهرت نتائجها وجود مظاهر متعددة من الابتزاز داخل أروقة الجامعة، كاضطرار بعض الطلبة أحياناً للتعامل المالي مع بعض أساتذتهم في سبيل الحصول على العلامة التي يرغبون فيها، أو مساعدة الأساتذة في أبحاثهم ودراساتهم، أو التملق لهم، وتقديم بعض الهدايا أو الخدمات، في سبيل النجاح أو الحصول على العلامة التي يرغبون فيها، أو تجنباً لغضب الأستاذ، وبالتالي منحه للطالب درجة متدنية في التقييم، وغيرها، مما سوّغ للباحثين تناول هذه المشكلة، بعد أن وجدا من خلال البحث والاطلاع أنها لازالت من القضايا المغلقة في البيئة التربوية حتى يومنا هذا، إذ لم يتم تناولها من قبل في المؤسسات التربوية المحلية أو العربية. ومن هنا فقد تمثلت مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: ما درجة الابتزاز الإداري ضد الطلبة في الجامعات الأردنيّة الحكوميّة والآثار السلبية المترتبة عليه من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في هذه الجامعات ؟

أسئلة الدراسة

1. ما درجة الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة الحكوميّة من وجهة نظر الطلبة في هذه الجامعات ؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة الحكوميّة لدرجة الابتزاز الإداريّ الذي يتعرضون له تُعزى إلى متغيرات (الجنس، و نوع الكليَّة، والبرنامج الدراسي، وجنسية الطالب)؟
3. ما الآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر الطلبة في هذه الجامعات؟
4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية للآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري الذي يتعرضون له تعزى إلى متغيرات (الجنس، ونوع الكلية، والبرنامج الدراسي وجنسية الطالب)؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع القيادة الأخلاقية التي ينبغي أن تسود المؤسسات عامة، والمؤسسات التربوية خاصة ولعل ابتعاد بعض أساتذة الجامعة عن ممارسة السلوك الأخلاقي القويم والمطلوب، لا بل وممارسة بعض السلوكيات اللاأخلاقية،

ومنها الابتزاز، يضعف الدور التعليمي والتربوي والتوجيهي لطلبته، مما يؤدي إلى هدم المؤسسات التربوية التي تشهد مثل هذه الظاهرة، ويشار هنا إلى أن أهمية هذه الدراسة تتأتى من كونها أول دراسة علمية تعالج موضوع الابتزاز الإداري ضد الطلبة في الجامعات. وبشكل أكثر تحديداً يُؤمل أن تستفيد الجهات التالية من نتائج هذه الدراسة:

- القيادات الجامعية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة في الجامعات الأردنية من خلال سن مجموعة من القوانين والقواعد التي تساعد في الحد من انتشار مشكلة الابتزاز الإداري في الجامعات الأردنية.
- الباحثون الذين يسعون إلى تطوير مدونات أخلاقية للعمل الجامعي في الالتفات إلى هذه القضية وتناولها في البحث، وإدراجها في مدونات السلوك الأخلاقي للعمل الجامعي.
- أساتذة الجامعات الأردنية بخاصة والجامعات بعامة في تطوير وتعزيز الممارسات الأخلاقية في كافة أنشطة الجامعة، وتوسيع مساحة القيادة الأخلاقية لديهم.
- الجهات القانونية ولجان التحقيق في الجامعات التي تتعامل مع القضايا والمشكلات التي تقع بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس أو الإداريين في الجامعة في معرفة كيفية الكشف عن قضايا الابتزاز الواقعة ضد الطلبة ومحاولة الحد منها.

مصطلحات الدراسة

فيما يلي تعريف لأهم مصطلحات الدراسة:

– **الابتزاز (Extortion):** هو قيام فرد أو جهة معينة بممارسة ضغط ما على جهة أخرى لانتزاع شيء ذي قيمة مادية أو معنوية مقابل عدم استخدام السلطة أو النفوذ من قبل هذا الفرد على نحو يضر بالمبتزين ومصالحهم (الوصال، 2009).

- **الابتزاز الإداري (Administrative Extortion):** هو تكليف الموظف بعض من يعملون تحت مسؤليته بأداء بعض الخدمات الخاصة به، أو تلبية طلباته أو رغباته الشخصية؛ مستغلا حاجة الموظف أو حاجة الأفراد إليه، ومستغلا منصبه الرفيع، والسلطات الممنوحة له على هؤلاء الأفراد (Chen, 2009).

- **ويعرّف الباحثان الابتزاز الإداري إجرائياً** بأنه: قيام عضو هيئة التدريس بممارسة شكل من أشكال التهديد أو الضغط، على الطالب لتلبية رغباته الشخصية، أو انتزاع شيء ذي قيمة مادية، أو معنوية مقابل عدم استخدام سلطته أو نفوذه لإلحاق أي نوع من أنواع الضرر بالطالب، وكما تقيسه أداة الدراسة التي تم تطويرها لهذا الغرض.

حدود الدراسة ومحدداتها

تتحدد نتائج الدراسة بما يلي:

- **الحدود البشرية:** اقتصر مجتمع الدراسة على طلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في الجامعات الأردنية الحكومية.
- **الحدود المكانية:** تم تطبيق هذه الدراسة على طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأرنية الحكومية الآتية: الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة البلقاء التطبيقية (كلية الأميرة عالية).
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي الجامعي 2016/2015 .
- **المحددات المنهجية:** تحددت نتائج هذه الدراسة في ضوء دقة ونزاهة وموضوعية أفراد العينة في استجاباتهم على فقرات أداة الدراسة المعدة لغايات جمع بياناتها. كما تحددت بما تيسّر لأداتها من درجات الصدق والثبات التي تحقّق منها الباحثان بالطرق الإحصائية المناسبة.

الدراسات السابقة

تناول الباحثان عدداً من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية مصنّفة إلى دراسات عربية وأجنبية ومرتبة من الأقدم إلى الأحدث، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: الدراسات العربية

أجرى الحوراني (2005) دراسة هدفت إلى تطوير مدونة الأخلاقيات الأكاديمية للأستاذ الجامعي من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، وقد تكونت عينة الدراسة من (432) عضو هيئة تدريس و(1554) طالباً وطالبة. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة مكونة من (90) فقرة. وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي: وجود اتفاق بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس إزاء (14) سلوكاً تم اعتبارها سلوكيات لا خلقية منها: عدم احترام الطلبة وتقدير آرائهم ووجهات نظرهم، وعدم مراعاة الآداب العامة، واستغلال الجامعة أو الطلبة، والعلاقات الغرامية مع الطلبة، والتعاملات

المالية مع الطلبة ومع ذويهم أو قبول الهدايا منهم، وعدم مراعاة خصوصية الطلبة والمحافظة عليها، والإساءة للزملاء... وغيرها.

كما أجرى كل من الخرابشة وربابعة (2008) دراسة مسحية هدفت إلى التعرف على الكشف عن درجة التزام أعضاء هيئة التدريس في كلية الأميرة عالية الجامعية في جامعة البلقاء التطبيقية بأخلاقيا المهنة، ومدى اختلاف مستوى الأخلاقيات المهنية بينهم من وجهة نظر الطالبات تبعا لمتغيري المستوى الدراسي، والقسم الأكاديمي. وقد تكوّن مجتمع الدراسة من جميع طالبات مرحلة البكالوريوس في كلية الأميرة عالية الجامعية والبالغ عددهم (2344) طالبة، أما عينة الدراسة فقد شملت (511) طالبة. وقد أظهرت النتائج أن طالبات الكلية قد أجمعن على أن أعضاء هيئة التدريس ملتزمون بدرجة عالية بعشرة أخلاقيات مهنية، وبدرجة متوسطة بستة عشر خلقاً مهنياً، وبدرجة ضعيفة بخلقين مهنيين، كما أظهرت النتائج أن ترتيب مجالات الدراسة حسب قوتها جاء كما يلي: المجال المهني،مجال المحاضرة، مجال العوامل الإدارية، مجال العوامل المتعلقة بالطالبات. ولم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى غلتزام أعضاء هيئة التدريس بأخلاقيات المهنة من وجهة نظر الطالبات تعزى لأي من متغيري الدراسة: المستوى الدراسي، والقسم الأكاديمي.

كما قامت المحرج (2011) بدراسة فقد هدفت إلى التعرف على جهود المحتسبين في التصدي لقضايا الابتزاز ضد المرأة في المملكة العربية السعودية، كما هدفت الدراسة إلى حصر ظواهر ابتزاز المرأة، والوقوف على أسبابه، وتحديد سبل الوقاية والعلاج منه. وقد تكونت عينة الدراسة من فئتين: الفئة الأولى رجال الحسبة وعددهم (100) محتسب تمّ اختيارهم بالطريقة القصدية، أما الفئة الثانية وهي نساء المجتمع السعودي وعددهنّ (500) امرأة تم اختيارهن بالطريقة العشوائية. أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك أسباباً أدّت إلى وقوع الابتزاز ضد المرأة أهمها: وجود خلل في تصميم وتنظيم بعض الأماكن العامة، وأن سبل الوقاية من الابتزاز ومكافحته كانت ضعيفة، ومعرفة الرجال بحيل ووسائل ابتزاز المرأة، كما أشارت النتائج إلى أن أهم العوامل التي تعتبر محركاً أساسياً للابتزاز هي: عندما تظهر المرأة حاجتها المادية، والتقاط الرجل للمرأة صوراً متحركة بكاميرا الجوال، وعندما تطلب المرأة من الرجل حاجة تتعلق بوظيفتها.

أما دراسة الحميدي (2011) فقد هدفت إلى الكشف عن دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحد من جرائم ابتزاز الفتيات في المملكة العربية السعودية ومعرفة والصعوبات التي يواجهها رجال الهيئة في الحد من جريمة ابتزاز الفتيات من وجهة نظر رجال الهيئة أنفسهم. وقد تكونت عينة الدراسة من (260) من العاملين الإداريين والميدانيين في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تلعب دوراً مهماً في الحد من جريمة ابتزاز الفتيات، وأنها تعدّ خططاً محكمة للقضاء على هذه الجريمة، كما أن الأجهزة الحكومية والأمنية تتعاون مع الهيئة وتساندها للقضاء على جريمة الابتزاز. وفيما يتعلق بدور الهيئة في الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجريمة الابتزاز فقد تمثّل في: التحقيق بسرية شديدة في الجرائم الخاصة بابتزاز الفتيات، كما تعمل الهيئة غالباً على استرداد المبالغ المأخوذة بالقبض على المبتز، وتحاول تعديل سلوك الفتاة، وأخيراً توصلت الدراسة في محور الصعوبات التي تواجه أفراد الهيئة في الحد من هذه الجريمة إلى أن أهم الصعوبات كانت مايلي: قلة وعي الأسرة بخطورة ظاهرة الابتزاز، وسوء استخدام التكنولوجيا، وعدم وجود عقوبات رادعة للمبتز.

كما أعدّت السليم (2012) دراسة هدفت إلى معرفة درجة وجود الفساد في الجامعات الأردنية، وأسبابه وسبل التغلب عليه، تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين والإدارين الذين يعملون في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، وتكونت عينة الدراسة من (350) أكاديمياً وإدارياً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة الفساد في الجامعات الأردنية كانت مرتفعة، وأن الأسباب الاجتماعية جاءت في المرتبة الأولى، ثم الأسباب الإدارية، فالأسباب السياسية، فالذاتية، أما المرتبة الأخيرة فكانت للأسباب الاقتصادية. أمّا عن مظاهر الفساد في الجامعات فجاءت المحاباة والتحيز في المرتبة الأولى، يليها إساءة استخدام السلطة. أما سبل التغلب على الفساد فقد كانت: تطبيق المساءلة والشفافية والرقابة على العمل الجامعي، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، رفع رواتب الموظفين في الجامعات، ثم العمل بالقوانين والتعليمات الجامعية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

أجرى كل من روبي وكيدويل (Robie & Kidwell, 2003) فقد هدفت إلى فحص تصورات أعضاء هيئة التدريس في كليات إدارة الأعمال للسلوك الخلقي واللاخُلقي في عملية التدريس الجامعي . وقد تكونت عينة الدراسة من (830) عضو هيئة تدريس موزعين على (89) كلية إدارة أعمال في الولايات المتحدة الأمريكية. وتضمنت الاستبانة (55) فقرة تتناول كل منها سلوكًا للأستاذ الجامعي ذا مضمون خلقي. وقد طُلب من المشاركين في الدراسة أن يبينوا رأيهم في درجة خلقية هذه الممارسات. وقد توزعت هذه

الممارسات على أبعاد فرعية هي: محتوى المادة الدراسية، وتقييم الطلبة، والبيئة التعليمية، واحترام الآخرين وتقديرهم، والبحث والنشر، والتعاملات ذات الصبغة المالية، والعلاقات الاجتماعية مع الطلبة، وأخيرًا العلاقات الغرامية والجنسية مع الطلبة والزملاء. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك سلوكين حصلا على أعلى نسبة مئوية من استجابات المشاركين باعتبارهما لاخُلقيين تمامًا، وهما: "يمنح علامات متدنية للطلبة الذين يعارضون وجهة نظره" و"ينغمس في علاقات جنسية مع طالب/طالبة من الجنس الآخر مسجل معه في إحدى مواده الدراسية". وقد توصلت الدراسة أيضًا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الجنس والعمر واستجابات المشاركين، فالإناث من أعضاء هيئة التدريس والذكور الأكبر سنًا كانوا أكثر ميلاً للحكم بأن الممارسات المتضمنة في بعض الفقرات كانت لا خُلقية تمامًا.

وجاءت دراسة أولتمان وآخرين (Aultman, et. al, 2009) بهدف الكشف عن تصورات المعلمين حول طبيعة علاقتهم بطلابهم، وذلك عن طريق وصف حدود هذه العلاقة، وتم إجراء مقابلات مع المعلمين في جامعات مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتكونت عينة الدراسة من (13) معلم في الخدمة في برنامجين، الأول برنامج التعليم العالي، والبرنامج المدرسي المحلي. تم تطبيق بطاقة ملاحظة شبه مقننة لتحقيق هدف اللدراسة. وقد تم تصنيف الحدود من (11) تصف العلاقات بين المعلم والطالب وهي (حدود المنهاج، حدود عاطفية، حدود العلاقات، حدود الطاقة، حدود المؤسسة، حدود مالية، الاتصالات، حدود الزمن، حدود ثقافية، حدود الخبرة، حدود شخصية). واشارت النتائج إلى أن هناك تفاوتا في الاستجابات على هذه الحدود وقد كان هناك تكرار لصالح الحدود الشخصية وإقامة علاقات عاطفية مع الطلبة، كما بينت النتائج أن هناك استغلالا لطاقات الطلبة في تحقيق مصالح وأمور شخصية تخدم المعلم.

كما أجرى ناماجمبي (Namagembe, 2012) دراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين الحساسية الأخلاقية وخيانة الأمانة الأكاديمية من جهة وبين النمو الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الأوغندية من جهة أخرى. وتم أخذ عينة مكونة من (300) من أعضاء هيئة التدريس في هذه المؤسسات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الحساسية الأخلاقية و خيانة الأمانة الأكاديمية فسرت 65٪ من التباين في النمو المهني لأعضاء الهيئة الأكاديمية. وقد تبين أن الحساسية الأخلاقية تؤثر على النمو الوظيفي أكثر من خيانة الأمانة الأكاديمية. كما تبين أن بعض أعضاء هيئة التدريس في هذه المؤسسات فشلوا في إظهار السلوك الأخلاقي الجيد في مهنتهم، مما أدى إلى فصلهم من هذه المؤسسات، بالرغم من وجود بعض أعضاء الهيئة التدريسية الذين وقعوا في تجاوزات أخلاقية إلا أنهم استمروا في هذه المؤسسات وهذا يعود الى تطبيق القوانين بشكل عشوائي أو مزاجي، أو التحييز والمحاباة في التطبيق، وبالرغم من فصل العديد من العاملين إلا أنه يبقى هناك مقاومة شديدة للفصل.

أما دراسة كينان وآخرون (Kenan, et. al, 2013) فجاءت بهدف الكشف عن تصورات طلبة الجامعات التركية حول السلوكيات المتعلقة بالمسؤوليات المهنية والأخلاقية لأعضاء هيئة التدريس، وقد استخدم الباحثون أسلوب البحث النوعي والكمي لتحقيق أغراض الدراسة، وتكوّن مجتمع الدراسة من (1432) طالبا وطالبة من (6) جامعات تركية حكومية، تم انتقاؤهم بالطريقة القصدية، وتم تطبيق مقياس سلوكيات الهيئة التدريسية (FEBS) المكوّن من الأبعاد الآتية: الممارسات المهنية، التحرش الجنسي، سلوكيات غير أخلاقية خارج وداخل الفصول الدراسية، علاقات حيادية ومنحازة، وكشفت نتائج الدراسة أن تصورات الطلبة كانت سلبية لسوكيات أعضاء هيئة التدريس داخل الفصول الدراسية، وأن التحرش الجنسي داخل وخارج الفصول الدراسية حصل على أعلى متوسط حسابي بحسب استجابات الطلبة، كما كشفت عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوكيات أعضاء الهيئة التدريسية تعزى لمتغيري المعدل التراكمي والبعد الثقافي.

أكدت نتائج الدراسات السابقة أن مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي وفي العالم تواجه العديد من التجاوزات الأخلاقية التي يمارسها بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وأشارت إلى أن تلك السلوكيات غير الأخلاقية تؤثر سلباً على الجامعة والطلبة على حد سواء. و يُلاحظ مما سبق شُحَ الدراسات التي تناولت موضوع الابتزاز والابتزاز الإداري بطريقة مباشرة، وإن كان بعضها قد تعرض لعدد من الممارسات الابتزازية في الحقل الإداري والأكاديمي لكن دون تسميتها بذلك والاكتفاء بتصنيفها على أنها ممارسات غير أخلاقية. وقد تم الاستفادة من عرض الدراسات السابقة ونتائجها ذات العلاقة بموضوع الدراسة في بناء أداة الدراسة، وكذلك في مقارنة نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية.

وقد تشابهت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في البيئة التي تم فيها فحص ودراسة السلوكيات الأخلاقية، وهي البيئة التربوية والجامعات على وجه الخصوص، كما أنها تشابهت مع أغلب تلك الدراسات في نوعية الفئة التي يتم رصد سلوكها الأخلاقي، وهي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات. وتشابهت الدراسة الحالية مع دراسة كل من المحرج (2011) والحميدي

(2011) في كونها تناولت موضوع الابتزاز تحديداً كأحد الممارسات غير الأخلاقية في المجتمع. في حين اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات الأخرى في كونها لم تتناول الأخلاقيات الأكاديمية بشكل عام، كما لم تحاول بناء مدونة أخلاقية للعمل الجامعي، وإنما حاولت تسليط الضوء على مشكلة أخلاقية بعينها؛ وهي مشكلة الابتزاز الإداري في الجامعات الأردنية، التي لم يتم تناولها سابقاً في أي بحث أو دراسة في البيئة التربوية المحلية أو العربية بحسب علم الباحثين. لكنها اختلفت عن دراسة المحرج (2011) ودراسة الحميدي (2011)، في كون الدراسة الحالية تتناول قضية الابتزاز في الحقل التربوي، وليس في المجتمع بشكل عام، مضيفة بذلك الصبغة الإدارية التربوية على هذه المشكلة. كما رصدت الدراسة الحالية ظاهرة الابتزاز الإداري ضد الطلبة من الجنسين، وليس فقط الابتزاز ضد الفتيات.

الطريقة والإجراءات

سعى الباحثان إلى تحقيق أهداف الدراسة من خلال اتباع إجراءات معينة، ومنهجية محددة سيتم توضيحها على النحو الآتي:

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة المنهج المسحي الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة.

مجتمع الدراسة: تكوّن مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية للفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (2016/2015) والبالغ عددهم (17642).

عينة الدراسة: تم اختيار (383) طالباً وطالبةً من طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية بالطريقة الطبقية العشوائية، وذلك خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (2016/2015). وقد وقع الاختيار على كل من الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وكلية الأميرة عالية في جامعة البلقاء التطبيقية. والجدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغيرات الدراسة.

الجدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة في الجامعات الأردنية الحكومية حسب متغيرات الدراسة (الجنس والجنسية والبرنامج الدراسي ونوع الكلية)

المتغير	الفئة	العدد	المجموع
الجنس	ذكر	143	383
	أنثى	240	
جنسية الطالب	أردني	342	383
	غير أردني	41	
البرنامج الدراسي	ماجستير	276	383
	دكتوراه	107	
نوع الكلية	إنسانية	234	383
	علمية	149	

صدق أداة الدراسة: للتأكد من صدق الأداة تم استخدام الصدق الظاهري، وذلك من خلال عرضها على (13) محكماً من ذوي الخبرة والاختصاص في الإدارة التربوية وأصول التربية والقياس والتقويم، لتحكيمها وإبداء رأيهم فيها، والتأكد من ملاءمة المحاور وفقرات الاستبانة لموضوع الدراسة، ودقتها وسلامتها اللغوية ووضوحها. وقد تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من (38) فقرة، منها (27) فقرة للمحور الأول و (11) فقرة للمحور الثاني، وبعد إجراء التعديلات المقترحة من قبل المحكّمين خرجت الأداة بصورتها النهائية، إذ تكونت من (39) فقرة، منها (26) فقرة للمحور الأول و (13) فقرة للمحور الثاني، وذلك بعد الأخذ بآراء المحكمين، وإضافتهم، وحذفهم وملاحظاتهم واقتراحاتهم ذات دلالة الصدق.

ثبات أداة الدراسة: للتحقق من ثبات الأداة، تم حساب معامل الثبات بطريقتين هما: الطريقة الأولى، طريقة الاختبار وإعادة الاختبار للأداة (test-retest) على عينة مكونة من (30) فرداً من خارج عينة الدراسة، وبفارق اسبوعين بين الاختبارين، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين نتائج الاختبارين، إذ بلغت قيم معاملات الثبات للأداة الكلية (0.73). والجدول (2) يوضح قيمة معامل ارتباط بيرسون.

الجدول (2)

قيمة معامل الثبات باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار للأداة (test-retest)

الأداة الكلية	معامل ارتباط بيرسون
درجة الابتزاز الإداري ضد الطلبة	0.73

أما الطريقة الثانية فهي طريقة كرونباخ ألفا لمعرفة الاتساق الداخلي بين الفقرات، فكانت قيم معاملات الثبات في جميع الفقرات وحسب محاور الاستبانة مرتفعة، وتُعدّ هذه المعاملات مناسبة لأغراض الدراسة، والجدول رقم (3) يوضح قيم ذلك:

الجدول (3)

معاملات الثبات كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha لفقرات محاور أداة الدراسة

الرقم	المحور	كرونباخ الفا
1	واقع الابتزاز الإداري	0.93
2	الآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري	0.92

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات التالية:

أولاً: المتغيرات المستقلة، وتمثلت بـ:

- متغيّر الجنس: وله فئتان (ذكر، وأنثى).
- متغيّر الجنسية: وله فئتان (أردني، غير أردني).
- متغيّر البرنامج الدراسي: وله فئتان (ماجستير، دكتوراه).
- متغيّر نوع الكلية: وله فئتان (علمية، إنسانية).

ثانياً: المتغير التابع، وتمثّل في درجة الابتزاز الإداري الذي يمارسه أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية ضد طلبة الدراسات العليا في تلك الجامعات.

عرض النتائج

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي نص على: ما درجة الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة الحكوميّة من وجهة نظر الطلبة في هذه الجامعات؟

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية على فقرات محور الأول للأداة وهو "واقع الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا"، إذ تكون هذا المحور من (26) فقرة، وتشير كل فقرة إلى شكل من أشكال الابتزاز الإداري الذي يمارسه عضو هيئة التدريس ضد طلبة الدراسات العليا، واشتمل هذا المحور على الفقرات من (1 – 26)، وتم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب قيمة المتوسط الحسابي لكل فقرة، والجدول رقم (4) يوضح هذه النتائج.

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور واقع الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
4	يفرض على الطلبة الرجوع لأبحاثه بالرغم من وجود بديل لها.	3.45	1.46	1	متوسط
8	يتعامل بجفاء مع الطلبة الذين لا يستجيبون لبعض طلباته الشخصية.	3.38	1.44	2	متوسط
7	يلمح للطالب أن هناك خسارة من نوع ما إذا لم ينفذ له ما يطلبه منه.	3.31	1.43	3	متوسط

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
11	يطلب من بعض الطلبة عمل أبحاث (أو أوراق مؤتمرات) خاصة به.	93.2	1.40	4	متوسط
3	يفرض على الطلبة شراء كتبه بالرغم من وجود بديل لها.	3.15	1.40	5	متوسط
10	يلمح للطالب بعدم الحصول على العلامة التي يرغب فيها في حال لم يلبّ له ما طلبه.	3.14	1.43	6	متوسط
21	يمارس نوعا من الضغط على بعض الطلبة لاختياره للإشراف على رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه.	3.10	1.42	7	متوسط
1	يطلب عضو هيئة التدريس من الطلبة خدمات أو تسهيلات معينة (يستطيع أحد أفراد عائلة الطالب أو معارفه أن يقدمها).	53.0	1.43	8	متوسط
5	يطلب من بعض الطلبة تكرار زيارته في المكتب مقابل النجاح في المادة أو الحصول على العلامة التي يرغبون فيها.	3.02	1.30	9	متوسط
13	يلمح لبعض الطلبة بأن علاقتهم معه لن تكون جيدة في حال لم يفعلوا ما طلبه منهم.	2.90	1.58	10	متوسط
6	يطلب من الطالب عدم العودة للمكتب في حال لم ينفذ ما يطلبه منه.	2.90	1.36	01	متوسط
17	يلمح للطالب بأنه سوف يستسلم له في النهاية (يفعل له ما يريد).	82.8	1.37	21	متوسط
9	يطلب من الطالب عدم التسجيل في مواد جديدة عنده في حال لم ينفذ له ما يريد.	2.78	1.43	31	متوسط
14	يلمح بأن علاقة الطالب مع بعض زملائه لن تكون جيدة في حال لم يفعل ما طلبه منه.	2.73	1.34	41	متوسط
22	يلمح بطلب خدمة ما مقابل مساعدة الطالب في الحصول على علامة النجاح في الاختبار (الشامل أو اختبار الكفاءة المعرفية).	2.73	1.39	41	متوسط
20	يمارس نوعا من الضغط على بعض الطالبات لتكرر زيارتها له أو تقوي علاقتها به.	2.57	1.32	61	متوسط
12	يطلب من بعض الطالبات الجلوس في مكان قريب منه أثناء زيارته في المكتب.	2.56	1.34	71	متوسط
18	يطلب خدمة ما مقابل السماح للطالب بالسفر أو التغيّب عن المحاضرات.	2.54	1.29	81	متوسط
24	يطلب من بعض الطالبات تنازلات من نوع ما مقابل الحصول على العلامة التي يرغبن فيها.	2.43	1.31	91	متوسط
26	يمارس نوعا من الضغط على بعض الطلبة ليقوموا بالحديث عن عضو هيئة تدريس آخر بشكل يسيئ إلى سمعته في القسم وبين الطلبة.	2.42	1.33	20	متوسط
23	يلمح بطلب مبلغ مالي مقابل مساعدة الطالب في الحصول على علامة النجاح في الاختبار (الشامل أو اختبار الكفاءة المعرفية).	2.36	1.27	21	متوسط
25	يطلب من بعض الطالبات تنازلات من نوع ما مقابل تقديم المساعدة لهن في الحصول على وظيفة داخل الجامعة أو بعد التخرج من الجامعة.	2.00	1.17	22	منخفض
16	يطلب من بعض الطلبة تكرار الخدمة أو الهدية التي سبق وقدموها له.	81.9	1.20	32	منخفض
19	يطلب شيئا (ذا قيمة) مقابل السماح للطالب بالسفر أو التغيب عن المحاضرات.	1.95	1.09	42	منخفض
2	يطلب من الطلبة شراء أشياء (ذات القيمة) له ولا يدفع ثمنها.	1.92	1.10	52	منخفض
15	يلمح بطلب مبلغ مالي مقابل منح الطالب علامة النجاح أو العلامة التي يرغب فيها الطالب.	1.78	1.03	62	منخفض
	الكلي	12.7	0.93	متوسط	

يبين الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات واقع الابتزاز الإداري ضد الطلبة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا مرتبة تنازلياً، حيث تراوحت قيمها بين (1.78 – 3.45). كما يبين الجدول حصول إجمالي الفقرات على متوسط حسابي قيمته (2.71) وانحراف معياري (0.93) ، وتدل هذه النتيجة على أن مستوى استجابات أفراد العينة على المحور الأول "واقع الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا " كانت بدرجة متوسطة.

إذ حصلت الفقرة (4) التي نصّت على" يفرض على الطلبة الرجوع لأبحاثه بالرغم من وجود بديل لها " على أعلى متوسط حسابي حيث قيمة المتوسط حسابي لهذه الفقرة (3.45) بانحراف معياري (1.46)، تليها الفقرة رقم (8) التي نصّت على " يتعامل بجفاء مع الطلبة الذين لا يستجيبون لبعض طلباته الشخصية"، إذ حصلت على متوسط حسابي قيمته (3.38) بانحراف معياري (1.44)، في حين حصلت الفقرة (15) التي تنص على "يلمح بطلب مبلغ مالي مقابل منح الطالب علامة النجاح أو العلامة التي يرغب بها الطالب" على أدنى متوسط حسابي قيمته (1.78) بانحراف معياري (1.03).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي نص على: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة الحكوميّة لدرجة الابتزاز الإداريّ الذي يتعرضون له تُعزى إلى متغيرات (الجنس، و نوع الكليَّة، والبرنامج الدراسي، وجنسية الطالب)؟

للإجابة عن هذا السؤال والتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول "واقع الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية" تعزى لأي من متغيرات الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الاستجابة لكل متغير على حدى، كما تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (t-test) لفحص الفروق في استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول للأداة الدراسة، والجدول (5) يوضح هذه النتائج:

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية لتقديرات طلبة الدراسات العليا لدرجة الابتزاز الإداري الذي يتعرضون له وفقًا لمتغيرات الدراسة (الجنس، نوع الكلية، البرنامج الدراسي، جنسية الطالب)

متغيرات الدراسة	مستويات المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	143	2.85	0.86
	أنثى	240	2.61	0.97
نوع الكلية	علمية	149	2.62	1.01
	إنسانية	234	2.76	0.85
البرنامج الدراسي	ماجستير	276	2.75	0.88
	دكتوراه	107	2.58	1.04
جنسية الطالب	أردنية	342	2.06	0.88
	غير أردنية	41	2.66	1.29

تشير البيانات الواردة في الجدول (5) إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية في تقديرات طلبة الدراسات العليا لدرجة الابتزاز الإداري ضدهم تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، نوع الكلية، البرنامج الدراسي، جنسية الطالب). وللتأكد فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم إجراء اختبار (t-test)، والجدول (6) يوضّح نتائج الاختبار.

الجدول (6)

نتائج اختبار (t-test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عن تقديرهم لمستوى واقع الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العالي تبعا لمتغيرات الدراسة (الجنس، نوع الكلية، البرنامج الدراسي، جنسية الطالب)

متغيرات الدراسة	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الجنس	381	2.82	0.00
نوع الكلية	381	1.62	0.11
البرنامج الدراسي	381	1.66	0.09
جنسية الطالب	381	2.96-	0.00

يتضح من الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$) في درجات استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول تُعزى لكل من متغير الجنس (ذكر، أنثى) ولصالح الطلبة الذكور، ومتغير جنسية الطالب (أردنية، غير أردنية)، ولصالح الطلبة من الجنسية غير الأردنية. في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأيّ من متغيري نوع الكلية (علمية، إنسانية) أو البرنامج الدراسي (ماجستير، دكتوراه).

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي نص على: ما الآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر الطلبة في هذه الجامعات؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية على فقرات محور الدراسة الثاني: "الآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا"، وتكوّن هذا المحور من (13) فقرة، تشير كل فقرة إلى واحد من الآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الاداري، والذي يمارسه عضو هيئة التدريس ضد طلبة الدراسات العليا، وتم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب قيمة المتوسط الحسابي للفقرة، والجدول (7) يوضح هذه النتائج:

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني "الآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
12	أشعر بالنفور من عضو هيئة التدريس الذي يمارس أحد أشكال الابتزاز ضد الطلبة.	3.63	1.40	1	متوسط
13	تفتقر العلامات إلى الموضوعية عند عضو هيئة الذي يمارس أحد أشكال الابتزاز ضد طلبته.	3.51	1.42	2	متوسط
9	يصبح عضو هيئة التدريس الذي يمارس الابتزاز ضد الطلبة ذا سمعة سيئة بين الطلبة.	3.45	1.46	3	متوسط
10	أتجنب التسجيل في الشعب أو المواد التي يدرسها أعضاء هيئة تدريس يمارسون الابتزاز ضد الطلبة.	3.44	1.41	4	متوسط
7	تصبح الجامعة التي يمارس بعض أعضاء هيئة التدريس فيها الابتزاز ضد الطلبة ذات سمعة سيئة.	3.15	1.40	5	متوسط
8	أشعر بالخوف من عضو هيئة التدريس الذي أعلم أنه يمارس أحد أشكال الابتزاز ضد الطلبة.	3.14	1.43	6	متوسط
6	يصبح القسم الذي يمارس بعض أعضاء هيئة التدريس فيه الابتزاز ضد الطلبة ذا سمعة سيئة في الجامعة.	3.07	31.4	7	متوسط
5	يزداد الطلبة تملقا لعضو هيئة التدريس الذي يمارس الابتزاز ضد الطلبة.	2.96	1.38	8	متوسط
3	أتجنب إبداء رأيي في المحاضرة إذا كان مخالفا لرأي عضو هيئة التدريس حتى لا أتعرض للابتزاز من قبله.	2.73	51.3	9	متوسط
11	أشعر بأنني مضطر للاستجابة للطلبات والرغبات الشخصية لعضو هيئة التدريس والا سيكون لذلك أثر سلبي عليّ.	2.73	1.39	9	متوسط
1	أشعر أن الجامعة أصبحت بيئة تعلمية محبطة بسبب ما أراه أو أتعرض له من ابتزاز من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس.	2.56	1.27	01	متوسط
4	أتجنب مراجعة عضو هيئة التدريس خارج المحاضرة (بمفردي) حتى لا أتعرض للابتزاز من قبله.	2.56	1.34	01	متوسط
2	أشعر أن الجامعة أصبحت بيئة تعلمية غير أخلاقية بسبب ما أراه أو أتعرض له من ابتزاز من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس.	2.43	1.31	11	متوسط
	الكلي	3.03	0.89	متوسط	

يبين الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا أنفسهم مرتبة تنازليا، حيث تراوحت قيمها بين (2.43 – 3.63)، كما يبين الجدول حصول إجمالي الفقرات على متوسط حسابي قيمته (3.03) وانحراف معياري (0.89) ، وهذا يدل على أن مستوى الآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية كان متوسطاً. وقد حصلت فقرة من فقرات هذا المحور على درجة متوسطة، كان أعلاها الفقرة (12) التي نصت على "أشعر بالنفور من عضو هيئة التدريس الذي يمارس أحد أشكال الابتزاز ضد الطلبة"، إذ حصلت على متوسط حسابي قيمته (3.63) بانحراف معياري (1.40)، تليها الفقرة رقم (13) التي نصت على "تفتقر العلامات إلى الموضوعية عند عضو هيئة الذي يمارس أحد أشكال الابتزاز ضد طلبته"، إذ حصلت على متوسط حسابي قيمته (3.51) بانحراف معياري (1.42). بينما حصلت الفقرة (2) التي تنص على "أشعر أن الجامعة أصبحت بيئة تعليمية غير أخلاقية بسبب ما أراه أو أتعرض له من ابتزاز من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس"، على أقل متوسط حسابي وقيمته (2.43) بانحراف معياري (1.31).

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع الذي نص على: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية للآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري الذي يتعرضون له تعزى إلى متغيرات (الجنس، ونوع الكلية، والبرنامج الدراسي، وجنسية الطالب)؟

للإجابة عن هذا السؤال والتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثاني "الآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية" تعزى لأي من متغيرات الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الاستجابة لكل متغير على حدى، كما تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (t-test) لفحص الفروق في استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني للأداة الدراسة، والجدول (8) يوضح هذه النتائج:

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية لتقديرات طلبة الدراسات العليا للآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري الذي يتعرضون له وفقًا لمتغيرات الدراسة (الجنس، نوع الكلية، البرنامج الدراسي، جنسية الطالب)

متغيرات الدراسة	مستويات المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	143	3.91	0.69
	أنثى	240	2.94	0.79
نوع الكلية	علمية	149	2.91	0.90
	إنسانية	234	3.10	0.87
البرنامج الدراسي	ماجستير	276	3.09	0.88
	دكتوراه	107	2.89	0.89
جنسية الطالب	أردنية	344	2.99	0.89
	غير أردنية	41	3.39	0.88

تشير البيانات الواردة في الجدول (8) إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية في تقديرات طلبة الدراسات العليا للآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري ضدهم تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، نوع الكلية، البرنامج الدراسي، جنسية الطالب). وللتأكد فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم إجراء اختبار (t-test)، والجدول (9) يوضّح نتائج الاختبار.

الجدول (9)

نتائج اختبار(t-test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عن تقديرهم لمستوى الآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العالي تبعا لمتغيرات الدراسة (الجنس، نوع الكلية، البرنامج الدراسي، جنسية الطالب)

متغيرات الدراسة	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الجنس	381	2.37	0.01
نوع الكلية	381	1.79	0.07
البرنامج الدراسي	381	1.58	0.11
جنسية الطالب	381	2.37-	0.01

تشير النتائج الموضحة في الجدول (9) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$) في درجات استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول تُعزى لكل من متغير الجنس (ذكر، أنثى) ولصالح الطلبة الذكور، ومتغير جنسية الطالب (أردنية، غير أردنية)، ولصالح الطلبة من الجنسية غير الأردنية. في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأيّ من متغيري نوع الكلية (علمية، إنسانية) أو البرنامج الدراسي (ماجستير، دكتوراه).

مناقشة النتائج والتوصيات

أولًا: مناقشة النتائج المتعلق بالسؤال الأول والذي نصّ على : ما درجة الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة الحكوميّة من وجهة نظر الطلبة في هذه الجامعات ؟

أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الأول إلى أنّ واقع ابتزاز أعضاء هيئة التدريس لطلبة الدراسات العليا جاء بدرجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور "واقع الابتزاز الإداري" (2.70). مما يؤكد على وجود مشكلة الابتزاز الإداري في الجامعات الأردنية الحكومية، وإدراك طلبة الدراسات العليا لها. ويمثّل الابتزاز الإداري شكلاً خطيراً من أشكال الفساد الإداري الذي قد يهدّد سمعة الجامعات الأردنية التي تعدّ مركز استقطاب مهم لآلاف الطلبة والباحثين من كافة أنحاء الوطن العربي، ودول المنطقة، خاصة وأن هذه النتيجة تنسجم مع النتيجة العامة التي توصلت إليها دراسة السليم (2012) التي أشارت إلى أن واقع الفساد في الجامعات الأردنيّة الحكوميّة جاء بدرجة مرتفعة، في حين أنها تختلف إلى حد ما مع نتيجة دراسة العموش ورفاقه (2013) التي أظهرت أن مستوى التزام أعضاء هيئة التدريس بأخلاقيات مهنة التعليم جاء بدرجة مرتفعة، وقد يُعزى هذا الاختلاف إلى سببين: الأول: هو اختلاف البيئة والعينة، حيث أُجريت الدراسة السابقة على أعضاء هيئة التدريس في جامعة آل البيت فقط، في حين أجريت الدراسة الحالية في ثلاث جامعات أردنية حكومية، الثاني: رصدت الدراسة السابقة أخلاقيات مهنة التعليم بشكل عام لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة آل البيت، في حين اختارت الدراسة الحالية سلوكاً لا أخلاقياً محدداً؛ وهو سلوك الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا حصراً، حيث اختلفت العينة، واختلف المتغيّر المستقل كذلك. ويُعزى حصول واقع الابتزاز الإداري في الجامعات الأردنية على درجة متوسطة إلى العديد من الأسباب والعوامل التي ربما أسهمت بدرجات متفاوتة في وقوع ممارسات ابتزازية من أعضاء هيئة التدريس ضد طلبة الدراسات العليا، قد يكون من تلك الأسباب: ضعف الوازع الديني لدى بعض أعضاء هيئة التدريس، وطغيان القيم الماديّة على القيم الدينيّة والأخلاقيّة؛ فقد يغفل بعض أعضاء هيئة التدريس عن إدراك أن الابتزاز في حقيقته شكل من أشكال الظلم والتعدّي على حقوق الآخرين. ولعل ضعف الالتزام بأخلاقيات المهنة مردّه إمّا إلى الجهل ببعض بنود أخلاقيات المهنة، أو الشعور بأن مثل هذه الممارسات يصعب الكشف عنها، أو أن تلك الممارسات لا تنطبق مع ماهو مُدرج في لائحة المخالفات المحظورة. مما يؤدي إلى سوء استخدام بعض أعضاء هيئة التدريس للسلطة التي مُنحت لهم. إذ تبدو النّزعة لممارسة الابتزاز أكثر وضوحاً لدى الشخص مع حدوث تراجع في القيم الأخلاقيّة متزامناً مع تمتّع الشخص بسلطة ما على الآخرين. كما قد تسهم بعض الأسباب الإدارية في تغذية الابتزاز في الجامعات؛ كضعف منظومة المساءلة والشفافية، مع وجود محاباة وتمييز في تطبيق العقوبات على المخالفين، أو ضعف الرقابة في الكشف عن الانحرافات السلوكية لدى العاملين في الجامعة، وربما وجود ثغرات في الأنظمة والتعليمات الجامعية المجرّمة للممارسات الابتزازية.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني، الذي نصّ على: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) في وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية لدرجة الابتزاز الإداري التي يتعرضون له تعزى إلى متغيرات (الجنس، و نوع الكلية، والبرنامج الدراسي، وجنسية الطالب)؟

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة

الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية تعزى لكل من متغير الجنس، ولصالح الطلبة الذكور، ومتغير الجنسية، ولصالح الطلبة من الجنسية غير الأردنية. وقد تعزى الفروق لصالح الطلبة الذكور إلى أن الذكور قد يكونون أكثر جرأةً في الإفصاح عن الممارسات الابتزازية التي تقع ضدهم مقارنة بالطلبة الإناث اللواتي قد يتحفّظن عن الإفصاح عن وقوع ممارسات ابتزازية ضدّهنّ، ويفضلن إنكار حدوثها. وقد يعود السبب في ذلك إلى رغبة الأنثى بالظهور بمظهر المرغوبية الاجتماعية المنسجمة مع الصورة التي يرسمها المجتمع للفتاة المحافظة التي يصعب النّيل منها، كما قد تشعر الفتاة بالخوف من أن تتحمل جزءاً من المسؤولية في حال كشفت عن تعرّضها للابتزاز. وتثبت ذلك العديد من الدراسات منها دراسة عودة الله (2010) التي أشارت إلى أن (18%) فقط من الطالبات اللاتي حصلت لهن مضايقات جنسية من أساتذتهن في الجامعة فكّرن برفع شكوى ضد هؤلاء الأساتذة، إلا أن (2%) فقط منهنّ قمن برفع شكوى. كما أن بعض أعضاء هيئة التدريس الذين يمارسون الابتزاز ضد الطلبة قد يكونون أكثر وضوحاً ومباشرة في ابتزاز الطلبة الذكور وطلب الخدمات منهم من الطلبة الإناث، حيث قد يلجؤون إلى التلميح الذي قد لا تدرك الأنثى أنه شكل من أشكال الابتزاز.

أما ظهور فروق ذات الدلالة الإحصائية لصالح الطلبة من الجنسية غير الأردنية فقد يعزى إلى أن بعض أعضاء هيئة التدريس يمارسون الابتزاز ضد الطلبة من الجنسيات الأخرى لأنهم يشعرون أو يدركون أن هؤلاء الطلبة يمثلون حلقة أضعف من الطلبة الأردنيين، إذ غالباً ما يشعر الطلبة من غير الجنسية الأردنية (وأغلبهم مغتربون) بتردّد كبير قبل القيام بتقديم شكوى ضد أحد أعضاء هيئة التدريس في حال تعرضهم لأي شكل من أشكال الإساءة، ومنها الابتزاز، إذ يفضلون الصمت، وإنهاء دراسهم والعودة لبلادهم دون الخوض في قضايا قد تسبب لهم مشكلات في مسيرتهم الدراسيّة. كما قد يعتقد بعض أعضاء هيئة التدريس أن الطلبة من الجنسيات غير الأردنية يتمتعون بمستوًى اقتصادي أفضل من الطلبة الأردنيين؛ مما يجعل إنفاقهم للأموال أقل وطأة عليهم من الطلبة الأردنيين.

أما المتغيرات التي لم تظهر فيها فروق ذات دلالة إحصائية فقد كانت كل من متغير البرنامج الدراسي (ماجستير، دكتوراه) ومتغير نوع الكلية (علمية، إنسانية). وقد تعزى هذه النتيجة إلى التشابه في طبيعة البرنامجين من حيث قلة عدد الطلبة فيهما، وظروف الدراسة، والمتطلبات البحثية التي تفرضها خطط المساقات الدراسية، كذلك إعداد الرسائل أو الأطروحات. يُضاف إلى ذلك أن مستوى وشكل العلاقة التربوية بين طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس في البرنامجين تبدو متشابه، ربما من حيث الميل إلى وجود نوع من الصداقة بين الطرفين؛ نتيجة كثرة احتكاك الطلبة في هذه المرحلة الدراسية بأعضاء هيئة التدريس. كما أن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية يعزى لمتغير نوع الكلية (علمية، إنسانية) قد يعود إلى أن الابتزاز يعدّ أحد السلوكيات المرتبطة بأخلاق الفرد وقيمه التي تلعب في تشكيلها وصقلها العديد من العوامل (الدينية، والاجتماعية، والسياسية، والعوامل الذاتية..) وغيرها من العوامل البعيدة عن عامل التخصص، أو طبيعة الدراسة الأكاديمية للفرد، التي تؤثر في نوعية معلوماته وخبراته و مهاراته التي يكتسبها سواء من التخصصات العلمية أم الإنسانية، لكنها في الغالب لا تشكّل عاملاً مؤثراً في أخلاق الفرد وقيمه، ومدى التزامه بأخلاقيات مهنة التعليم.

ثالثاً: مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث، الذي نصّ على: ما الآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر الطلبة في هذه الجامعات؟

أظهرت النتائج المتعلق بهذا السؤال والموضّحة في الجدول (7) أن واقع الآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري ضد طلبة الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة أنفسهم جاءت بدرجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور "الآثار السلبية للابتزاز الإداري" (3.03). ويُفسر الباحثان هذه النتيجة في ضوء ما أسفرت عنه نتيجة السؤال الأول المتعلّق بإدراك الطلبة لواقع الابتزاز الإداري، والذي جاء بدرجة متوسطة كذلك. وتؤكّد هذه النتيجة أنه لا بدّ أن ينجُم عن كل سلوك لا أخلاقي آثار سلبية تترتب عليه، تتفاوت في طبيعتها ودرجتها بتفاوت السلوك اللاأخلاقي، وبدرجة ممارسته. وقد تنوّعت الآثار السلبية الناتجة عن ابتزاز أعضاء هيئة التدريس للطلبة بين آثار سلبية تعود على الجامعة ومكانتها، كالإساءة إلى سمعتها، وجعلها بيئة تعليمية محبطة أو غير أخلاقية. وكذلك الإساءة إلى سمعة أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، كاتسامهم بعدم الموضوعية في منح الدرجات؛ نتيجة المحاباة والتميز بين الطلبة، ربما لصالح الطلبة الذين يبدون استجابتهم وتلبيتهم لرغبات عضو هيئة التدريس ومطالبه الشخصية على حساب الطلبة الذين يرفضون الرضوخ لتلك الرغبات والطلبات الشخصية لعضو هيئة التدريس. كما ثمة آثار سلبية للابتزاز الإداري تقع على الطلبة؛ كخوفهم أو نفورهم من عضو هيئة التدريس الذي يمارس الابتزاز ضدهم، وقد تُرجم هذا الخوف- بحسب النتائج- أحياناً إلى امتناع بعض الطلبة عن مراجعة عضو هئية التدريس بشكل منفرد؛ تجنّباً لتعرّضهم

للابتزاز، وكذلك إلى الإحجام عن إبداء رأيهم حين يكون مخالفاً لرأي عضو هيئة التدريس، مما يمثّل شكلاً من أشكال تقييد الحرية الأكاديمية للطلبة، وسلبهم حق التعبير عن رأيهم بشفافية ووضوح، دون خوف من تعرّضهم لأي شكل من أشكال المضايقات، ومنها الابتزاز. مما قد يدفع بعض الطلبة – بحسب النتائج– إلى التملق لعضو هئية التدريس، والتودّد له، تجنباً لوقوعهم في دائرة الابتزاز، أو لأنهم فعلياً قد وقعوا فيها. يتّضح مما سبق أن للابتزاز الإداري في الجامعات آثاراً سلبيةً متعددة الأشكال ومتشعبة المجالات، وأنه لا يمكن تجنّب تلك الآثار دون القضاء على الابتزاز الإداري نفسه في الجامعات.

رابعاً: مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع، الذي نصّ على: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية للآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري الذي يتعرضون له تعزى إلى متغيرات (الجنس، ونوع الكلية، والبرنامج الدراسي وجنسية الطالب)؟

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية للآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري الواقع عليهم تعزى لكل من متغيّر الجنس، ولصالح الطلبة الذكور، ومتغير جنسية الطالب ولصالح الطلبة من الجنسية غير الأردنية. وتلتقي هذه النتيجة مع ما أسفرت عنه نتيجة السؤال الثاني التي أظهرت فروقًا ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرين نفسيهما. وقد تعزى هذه النتيجة إلى رغبة الذكور في الكشف عن المشكلات التي تواجههم والممارسات اللاأخلاقية التي ينعرضون لها، وكذلك الآثار السلبية المترتبة عليها وعدم الشعور بالخوف من نتائج ذلك الإفصاح، خلافاً لغالبية الطلبة الإناث. كما أن الأنثى بطبيعتها قد تشعر بالسعادة والرضى عند تقديم خدمة أو مساعدة لأي شخص، وقد تكون أكثر سعادة عند تقديم خدمة ما لأستاذها الجامعي (كمساعدته في عمل أبحاثه، أوتقديم تسهيلات وخدمات له عن طريق أقاربها) ولعلها تنظر لذلك أنه من قبيل الامتنان والتقدير لأستاذها. في حين يرفض الطلبة الذكور تقديم تلك الخدمات ويدركون أن ذلك شكلٌ من أشكال الابتزاز. أما الفروق ذات الدلالة الإحصائية لصالح الطلبة من الجنسية غير الأردنية فلعل مردّها إلى أن الطلبة من الجنسيات الأخرى قد تركوا الدراسة في جامعاتهم، وفضّلوا الالتحاق بالجامعات الأردنية لما تتمتّع به من سمعة طيبة، ومكانة مرموقة بين الجامعات الأخرى في الدول العربية والمنطقة، ولعلّ هؤلاء الطلبة يأتون إلى الجامعات الأردنية محمّلين بآمال وتوقعات إيجابية كبيرة، وربما رسم بعضهم صوراً مثالية للحياة الأكاديمية في الجامعات الأردنية، ولأعضاء هيئة التدريس فيها، وهذا بدوره قد يجعلهم أكثر حساسية وتنبهاً في تلمُّس الأخطاء، والانحرافات، والثغرات الموجودة في البيئة الجامعية الأردنية من الطلبة الأردنيين، وذلك لأنها تأتي خلافاً لتوقعاتهم.

أما متغيري نوع الكلية (علمية، إنسانية) والبرنامج الدراسي (ماجستير، دكتوراه) فلم تظهر فيهما فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية للآثار السلبية المترتبة على الابتزاز الإداري الواقع عليهم. وكما أنه لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في واقع الابتزاز الإداري تعزى لهذا المتغير فلعله من المتوقع أن تكون الفروق في محور الآثار السلبية كذلك غير دالة إحصائياً. فإذا كان الواقع لم يختلف باختلاف الكليات، فإن الآثار السلبية الناتجة عنه في الغالب لن تختلف باختلاف الكليات، إذ عادة ما يرتبط الواقع بالأثر. كما أن ثمة تشابه في إدراك الطلبة لطبيعة ومتطلبات البرنامجين الدراسيين (ماجستير، دكتوراه)، وكذلك لشكل ومستوى العلاقة التربوية التي ينبغي أن تكون بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. وربما لأن معرفة وخبرة الطلبة في البرنامجين الدراسيين بأخلاقيات المهنة وأهميتها أيضاً متقاربة، إذ يشغل معظم طلبة الدراسات العليا وظائف إمّا حكومية أو خاصة، ويدرك معظمهم طبيعة ومفهوم الأخلاقيات المهنية وأهميتها، وأن سلوك الابتزاز بكافة أشكاله يعدُ مخالفاً لقوانين المهنة وأخلاقياتها.

التوصيات

1- تحصين الجامعات الأردنية من مظاهر الابتزاز الإداري، من خلال سن التشريعات والتعليمات الصارمة التي تحظر أي شكل من أشكاله، وتوضيح العقوبات التي تترتّب على ممارسته، وتفعيل تلك العقوبات، وتطبيقها بنزاهة وموضوعية.
2- اعتماد متغيّر السلوك الأخلاقي لعضو هيئة التدريس في عمليات استقطاب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، أو ترقيتهم، أو تثبيتهم في الخدمة.
3- عدم تحصين عضو هيئة التدريس من المساءلة، وما قد يترتب عليها من إجراءات جزائية في حال تقديم شكوى ضده لممارسته الابتزاز ضد الطلبة، أو أي سلوك منافي للقوانين الجامعية وأخلاقيات المهنة.
4- إدراج تعليمات جامعية تحظر تبادل الهدايا والمنافع بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

5- تسليط الضوء على مشكلة الابتزاز الإداري، والابتزاز بشكل عام في وسائل الإعلام المختلفة (التلفاز، والإذاعة، والصحف)، ومعالجته بالطرق والوسائل التربوية السليمة.

6- إجراء المزيد من الدراسات الموسّعة حول الابتزاز الإداري في مختلف مؤسسات الدولة، وأهمّها المؤسسات التربوية الحكومية والخاصة، إذ يفتقر موضوع الابتزاز الإداري للدراسة والإحصاءات الميدانية المتعلقة به. مع التركيز على تناول متغيرات لم تشملها هذه الدراسة، مثل أنواع الابتزاز الإداري، وأسبابه، وعلاقته ببعض المتغيرات الأخرى، وغيرها.

المراجع

إسماعيل، م. (2000). أخلاقيات مهنة التعليم ومدى إلتزام أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد الأردن.

الأسمر، ح. (2010). رسالة من طالبة جامعية مقهورة، صحيفة الدستور، 16/مايو/2010.

الحميدي، هـ. (2011). دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحد من جرائم الابتزاز ضد الفتيات في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الحوراني، غ. (2005). تطوير مدونة الأخلاقيات الأكاديمية للأستاذ الجامعي من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الخرابشة، ع. الربابعة، ج. (2008). مدى التزام أعضاء هيئة التدريس في كلية الأميرة عالية الجامعية بجامعة البلقاء في الأردن بأخلاقيات المهنة وجهة نظر الطالبات، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (50)، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، عمان، الأردن.

السليم، ن.(2012). الفساد في الجامعات الأردنية أسبابه ومظاهره وسبل التغلب عليه، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الشمري، هـ. الفلقي، إ. (2011). الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

الشيخلي، ع. (2000). أخلاقيات الأستاذ الجامعي، مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، الأردن، ص507 – 548.

عودة الله، ص. (2010). الفساد والاستبداد في جامعاتنا العربية،17/مايو/2010 على الرابط
http://www.albosala.com/News/Opinions/2010/5/17

المحرج، ز. (2011). الاحتساب على ابتزاز المرأة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

الوصال، ك. (2009). الفساد دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية، مجلة عالم الفكر، المجلد38، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص329-362.

Altbach, P. (2004). The question of corruption in academe. International Higher Education, 34, 7–8.

Aultman ,L. Meca, R. Williams-Johnson b, Paul A. Schutz. (2009). Boundary dilemmas in teacher–student relationships: Struggling with ‘‘the line’’. University of Georgia, Teaching and Teacher Education, 25, 636–646.

Chen, S. Y. (2009). type of customer emotional blackmail perceived by frontline service employees. Social behavior and personality , 37 (7) , 895-903

Encyclopedia Britannica. (2015), Extortion Low, http://www.britannica.com/topic/extortion

Janashia, N. (2004). Corruption and higher education in Georgia. International Higher Education, 34, 10–12

Kenan, O, Aydin B. & Tayfun, S. (2013). Faculty Members’ Ethical Behaviors: A Survey Based on Students' Perceptions at Universities in Turkey. International Education Studies, 6, 3.

Kenan, O, Aydin B. & Tayfun, S. (2013). Faculty Members’ Ethical Behaviors: A Survey Based on Students' Perceptions at Universities in Turkey. International Education Studies, 6, 3.

Robie,C, And Kidwell,J. (2003). The Ethical Professor and Undergraduate Student, Current Perception Of Behavior Among Business Schollf Faculty (Electronic Version). Journal of Academic Ethics, 1(2), 153-173.

Sabatelli, R. Dreger, A. & Buck, R. (1983). cognitive style and relationship quality in married dyads. Journal Of Personality, 51 (2) , 192-201.

Saraf, V. Jain, P. (2012), Corruption in Education Sector –An Empirical View. International Journal on Emerging Technologies, 3(1), 115-117.

Shleifer,A. and Treisman, D. (2003). Anormal Country, NBER Working Paper.

The Degree of Administrative Extortion Against Students at The Jordanian Public Universities and its Negative Implications

*Fatimah Hassan Khattab, Ratib Salameh Al Soud **

ABSTRACT

This study aimed to investigate the degree of administrative extortion against students in public Jordanian universities and its negative implications. The study population was all male and female students in the MA and Ph.D programs in public Jordanian universities (n= 24671); the study sample consisted of 383 male and female students. A questionnaire was developed to collect the data consisting of 39 items, distributed into two categories. The first category was related to the forms of administrative extortion against students of public Jordanian Universities. The second represented the negative implications of administrative extortion against graduate and doctorial students. The findings of the study showed that administrative extortion against graduate and doctorial students was moderate. In which the mean average of the administrative extortion was 2.71. They also showed that the negative implications of administrative extortion also resulted in a moderate mean average of 3.03. The results indicated statistically significant differences at level ($\alpha \leq 0.05$) attributed to the variables gender and nationality of the students in favor of male and the non-Jordanian students. On the other hand, no significant differences attributed to the change of college or major were revealed. In light of these results, the researcher recommended: Protecting Jordanian universities from all aspects of administrative extortion through the enactment of legislation and strict instructions that prohibits any of its forms, and highlighting the problem of administrative extortion directing the attention of researchers to dealing with this problem by researching an analyzing it at various educational institutions.

Keywords: administrative extortion.

* Faculty of Educational Sciences, The University of Jordan. Received on 9/8/2016 and Accepted for Publication on 14/12/2016.